مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

**اسم المقال:** البطالة في البلدان العربية
**اسم الكاتب:** د. منير غانم، سنان علي ديب
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3896
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/03 03:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (22) العدد (2) 2000
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research –Economic Science Series Vol. (22) No (2) 2000

# البطالة في البلدان العربية

الـــدكتور منيـــر غـــانم*
ســـنان علـــي ديـــب**

(قبل للنشر في 2000/3/26)

## ☐ الملخّص ☐

*تأتي البطالة بأشكالها المختلفة في مقدمة المشكلات التي تعاني منها دول العالم الثالث بشكل خاص، ودول العالم بشكل عام. وأصبحت تشكل ظاهرة تهدد الاستقرار الاجتماعي في تلك البلدان، وتتبع خطـورة الظاهرة من المشكلات التي تنجم عن آثارها، إن كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو حتـى ثقافيـة. وتختلف هذه الآثار من مجتمع لآخر فتكون ظاهرة في مجتمع ما وقد تكون مقنعة في مجتمع آخر.*

*كذلك تختلف أسباب نشوء ظاهرة البطالة ومسبباتها بين مجتمع وآخر، فقد يكون السبب الرئيسـي لظهورها النمو السكاني المرتفع مصحوباً بنمو اقتصادي غير موازٍ له، أو قد يكون انخفاض الإنتاجيـة، أو الهجرة من الريف إلى المدينة، أو عدم المواءمة بين خريجي المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل، أو طبيعة النظرة إلى العمل.*

*للبطالة أنواع متعددة منها السافرة، المقنعة، الفنية، والبطالة الموسمية.*

*وفي بحثنا هذا نقوم بالتركيز على دراسة نوعين من أنواع البطالة المنتشرة في الدول العربيـة ألا وهي البطالة السافرة والبطالة المقنعة.*

* أستاذ في قسم الإحصاء ــ كلية الاقتصاد ــ جامعة تشرين ــ اللاذقية ــ سورية.
** طالب ماجستير في قسم الإحصاء ــ كلية الاقتصاد ــ جامعة تشرين ــ اللاذقية ــ سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (22) العدد (2) 2000
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research –Economic Science Series Vol. (22) No (2) 2000

# Unemployment in the Arab Countries

**Dr. M. GHANEM***

**Senan DEEB****

**(Accepted 26/3/2000)**

## ❐ ABSTRACT ❐

*Unemployment in the Arab countries, with all its various forms is considered one of the problems from which the third world, in particular and the world in general, suffer. It has become a phenomenon that threatens the social stability in these countries.*

*The danger of this kind of problem is due to its effect, whether social, economic, political or cultural.*

*The causes leading to the formulation of this phenomenon differ from one community to another, for it may be the huge increase in population, accompanied by unequivalent economical growth, decrease of productivity, migration from the country side to city, incongruity in quantity between the graduates of educational institutions and the requirements of the labour market, and the negative attitude toward labour.*

*Unemployment has different shapes: apparent, hidden, technical, and seasonal.*

*These effects differ from one population to another, and they may be apparent in one and hidden in the other.*

*So we focus on the study of these kinds of unemployment, rampant through out Arab countries.*

* Professor at the Department of statistics, Faculty of economy, Tishreen University, Lattakia, Syria.

** Master student at the Department of statistic, Faculty of economies, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**مقدمة:**

تأتي البطالة بأشكالها المختلفة في مقدمة المشكلات التي تعاني منها دول العالم الثالث بشكل خاص، ودول العالم بشكل عام. و إن خطورة هذه الظاهرة تنبع من الآثار الكبيرة التي تترتب عليها، إن كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية،و تختلف هذه الآثار من مجتمع لأخر فتكون واضحة في مجتمع ما وتكون مقنّعة في مجتمع أخر، كذلك تختلف أشكال هذه البطالة ومسبباتها بين المجتمعات.

وتعدُّ البطالة السافرة الشكل الأبرز لظاهرة البطالة لأن الآثار الناجمة عنها شديدة التأثير على المجتمع أكثر من غيرها من الأنواع الأخرى أما الأشكال الأخرى فهي: البطالة المقنّعة أو الجزئية و البطالة الفنية التي تنتج عن إحلال الآلات الحديثة مكان الأيدي العاملة، والبطالة الاختيارية التي تتفشى بين الطبقات الميسورة الحال خاصة في الدول النفطية العربية.

ومجتمعنا العربي كغيره من مجتمعات العالم الثالث يعاني من تفشي هذه الظاهرة بمختلف أنواعها، إذ يكاد لا يخلو أي قطر عربي منها. وفي هذا البحث سوف نقوم بالتركيز على دراسة أهم نوعين من أنواع البطالة المتفشية في الدول العربية، ألا وهي البطالة السافرة والبطالة المقنّعة، تاركين البحث في الأنواع الأخرى.

**أهمية البحث:**

تنبع أهمية البحث من ظاهرة اجتماعية خطرة تؤثر على حياة وسلوك السكان من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتهدد الاستقرار الاجتماعي في مختلف البلدان العربية.

**هدف البحث:**

تسليط الأضواء على حجم وخطورة ظاهرة البطالة في البلدان العربية، واقتراح الحلول المناسبة للتخفيف من حدة آثار هذه الظاهرة.

**مشكلة البحث:**

إن مشكلة البحث هي البطالة في البلدان العربية، وهي مشكلة خطيرة على مستقبل وحياة السكان.

**منهج البحث:**

سوف نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وسنستخدم جميع الأدوات الإحصائية اللازمة لتحليل هذه الظاهرة من جميع جوانبها.

**البحوث السابقة:**

هناك عدة دراسات سابقة تناولت موضوع دراستنا ومنها ما قد ورد في المراجع التالية.

ـ التعطل في دول الإسكوا (وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الإسكوا عمان 1993) وتختلف عن بحثها بأنها لم تتطرق إلى معالجة ظاهرة البطالة في جميع البلدان العربية ولم تظهر لنا الآثار الناجمة عنها.

ـ قضايا التشغيل والتنمية في البلدان العربية (نجيب عيسى 1997) تطرق إلى السكان وقوة العمل بشكل خاص ولكنها لم تتطرق إلى الأسباب التفصيلية المؤدية إلى انتشار ظاهرة البطالة في البلدان العربية ولا إلى الآثار الناجمة عن هذه الظاهرة.

**أنواع البطالة المنتشرة في البلدان العربية**

قبل أن نبدأ بدراسة بعض أنواع البطالة في البلدان العربية سنقوم بإيضاح بعض المصطلحات وهي حسبما ورد في التقرير الاقتصادي الغربي الموحد ، 97 تعرف بما يلي:

**1 ـ القوة البشرية:** وتتمثل في ذلك الجزء من السكان الذي يمكنه المساهمة في النشاط الاقتصادي وهم جميع السكان عدا الأطفال دون سن العمل أقل من 15 عاماً والشيوخ أكثر من 65 سنة والعجزة.

**2 ـ قوة العمل:** وهم جميع الأفراد الذين يساهمون بجهودهم الجسمانية أو الذهنية، لأي عمل يتصل بالسلع أو الخدمات أو الذين يقدرون على أداء مثل هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه.

وعليه فإن قوة العمل تشمل المشتغلين (وهم الأفراد الذين يباشرون عملاً مثمراً سواء كانوا يعملوا لحسابهم أو بأجر أو بدون أجر)، والمتعطلين (وهم الأشخاص القادرون على دخول سوق العمل ولكنهم لا يجدون العمل المثمر رغم رغبتهم فيه وبحثهم عنه).

**خارج قوة العمل:** وهم الأفراد القادرون على العمل ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل المثمر

**1 – البطالة السافرة:**

وتظهر بشكل أساسي عن وجود عرض كبير من القوى العاملة يقابله طلب اقل من مستوى هذا العرض.

تتميز البيانات المتوافرة عن البطالة السافرة بانعدام الدقة والكفاية وذلك لأسباب متعددة منها السياسية فتلجأ الحكومات إلى عدم نشر مثل هذه الإحصاءات لأنها تضر بسمعتها الدولية وتظهر ضعف نموها الاقتصادي وأنها مهيأة لاضطرابات داخلية. والفنية وتتمثل في عدم وجود الخبرات والكوادر المؤهلة فنيا على العمل من أجل تأمين هذه الإحصاءات بشكل مستمر ودقيق، ولغياب الطرق العلمية في قياس مستوى البطالة، ولعجز مكاتب التشغيل في معظم البلدان العربية عن القيام بالدور المنوط بها.

سوف نقوم بدراسة هذا النوع من البطالة على ضوء الإحصاءات التي استطعنا الحصول عليها، والتي نستطيع من خلالها تقدير حجم هذه الظاهرة الخطرة بانعكاساتها على صعيد الفرد والمجتمع **(عَمَار،1992)**.

نستطيع أن نجزم بشكل عام بأنه تكاد لا توجد دولة عربية إلا وتعاني من وجود أعداد ضخمة تبحث عن عمل، بيد أنها لا تجد الفرصة المناسبة، وذلك لأسباب كثيرة سوف نقوم بذكرها لاحقا.

ونظراً لعدم توافر بيانات كاملة عن البطالة في البلدان العربية خلال الفترة الأخيرة قمنا بجمع ما تيسر من بيانات من مصادر مختلفة ووضعنا ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(1):

النسبة المئوية للبطالة السافرة في بعض البلدان العربية بين عامي 1980 ـ 1994 منسوبة إلى قوة العمل

| البلـــدان العربية | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 3.5 | | | 6.5 | | | | 11.8 | | 1.3 | 16.8 | 18.8 | | | 19 |
| تونس | | | | | 13.7 | | | | | 13.4 | | 15 | | | 12 |
| الجزائر | | | 17 | | | | | 21 | | | 19.7 | 21.1 | | | 30.7 |
| السودان | 5.3 | | | | | | | | | | 16.6 | | | 17 | 17 |
| سورية | | | | | 4.7 | | | | | | 5.9 | 6.8 | | | 8 |
| لبنان | | | | | | | | 10.1 | 12.1 | | | | 15 | | 15 |
| ليبيا | 10.7 | | | | | | | | | | | | | | |
| مصر | | | 5.7 | | | | 0.12 | | | 9 | 14 | | | | 9 |
| المغرب | | | | | | | 15.6 | | | 16.3 | 15.8 | 17.3 | 17.3 | | 15 |
| موريتانيا | | | | | | | | | 25.8 | | | | | | |
| اليمن | | | | | | | | | 7.8 | | | | | 12.2 | 25 |

المصدر: (قسم السيد، 94)، (التعطـل، 93)، (عنصـر، 96)، (تقريـر منظمـة العمـل العربيـة، 99)، (عيسى، 97)، (سياسات التشغيل، 1993)

يظهر الجدول السابق أن البطالة السافرة موجودة بنسب كبيرة في معظم البلدان العربية، وأن هذه النسب في تزايد مستمر في بعض البلدان العربية، وتكاد تصل إلى أرقام كبيرة جداً كما في الجزائر واليمن والسودان ولبنان والمغرب، ذلك حيث أن البطالة السافرة في تلك البلدان بلغت على التوالي في عام 1994 (30,7٪،25٪،17٪،19٪،15٪،15٪) وشهد هذا المعدل تحسنا ملحوظا في مصر حيث انخفض من 14٪ عام 1992الى 9٪ عام 1994وفي تونس من 15٪ عام 1991 إلى 12٪ عام 1994.ونجد أن هذا المعدل فـي سورية ما زال اقل من باقي البلدان العربية ولكنه ازداد عما كان عليه في عام 1991 وارتفع إلى 8٪ عام 1994، ويجب الإشارة إلى أن مشكلة البطالة موجودة حتى في البلدان العربية النفطية، حيث بلـغ معـدل البطالة في الإمارات 5٪ في عام 1982وفي نفس الفترة كان معدل البطالة في البحرين 5,3٪ وفي الكويت حوالي 5٪ وفي ليبيا 10,7٪ **(التعطل، 1993)**.

على الرغم من أن هذه البلدان تتميز بتشغيل عمالة أجنبية تبلغ حوالي تسعة ملايين عامل أجنبـي **(المؤتمر العربي للسكان، 1993)**. ولتبيان حجم البطالة بشكل أوضح نذكر انه في عام 1990كـان عـدد العاطلين عن العمل في الأردن 125,7الف عاطل عن العمل، وفي الجزائر 1104الف عاطل عن العمل، وفي السودان 1424الف عاطل عن العمل، وفي سورية 181الف وفي المغرب 1245الف وفي عام 1989كـان عدد العاطلين عن العمل في مصر 1,6مليون، وكان عدد العاطلين عن العمل في اليمن في عام 1992حوالي 312,28 ألف. (تقرير سـياسات التشغيل، 1993)

ولقد ازداد حجم البطالة خلال العقدين الماضيين في الوطن العربي بنسب كبيرة مما أدى إلى وجود أعداد هائلة من القوى العاملة تحت وطأة البطالة وظروفها الصعبة، و اصبح عدد العاطلين عن العمل حوالي اثني عشر مليون عامل من مجموع القوى العاملة البالغ عددهم ثمانين مليون بعد أن كان عدد العاطلين عن العمل عام 1992 حوالي سبعة ملاين وثلاثمائة وثلاثة عشر ألف عامل عربي أي ما نسبته 10,6٪. (تقرير منظمة العمل العربية، 1999).

**خصائص البطالة السافرة في البلدان العربية:**

زيادة في توضيح ظاهرة البطالة السافرة في البلدان العربية سوف نقوم بدراسة تركيب هذه الظاهرة من خلال التركيب الحضري الريفي والنوعي والمستوى التعليمي للعاطلين عن العمل، في بعض البلدان العربية. والجدول الأتي يظهر النسب المئوية للعاطلين عن العمل في بعض البلدان العربية خلال عام 1991 لبعض البلدان العربية باستثناء السودان 1986 وموريتانيا 1988:

**جدول رقم(2)**

**النسبة المئوية للبطالة بين الذكور والإناث وفي الريف والحضر، وبين الشباب وبين حملة الشهادة الثانوية على الأقل**

| البلدان العربية | السنة | معدل البطالة ذكور | معدل البطالة إناث | معدل البطالة في الريف | معدل البطالة في الحضر | العاطلين عن العمل من الشباب مجموع 25سنة وما دون | العاطلين عن العمل من حملة الشهادة الثانوية على الأقل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 1991 | 14 | 35 | – | – | 58 | 53 |
| سورية | 1991 | 5,2 | 14 | – | – | 68 | 45 |
| مصر | 1991 | 6,3 | 27,8 | 8,8 | 13,1 | 78,4 | 57 |
| اليمن | 1991 | 14 | 6 | 11,4 | 16,2 | – | – |
| السودان | 1986 | 14,5 | 8 | – | – | 61.8 | – |
| تونس | 1991 | 14,7 | 21,9 | 14,8 | 15,6 | 54,5 | 31 |
| الجزائر | 1991 | 22 | 17 | – | – | 40 | 3و31 |
| المغرب | 1991 | 11,6 | 13 | 5,6 | 20,6 | 41 | 24,6 |
| موريتانيا | 1988 | 21,9 | 35,9 | 1 | 29,1 | – | – |

**المصدر (عيسى، 97)**

من خلال الجدول نستطيع أن نستنتج أن البطالة في البلدان العربية تتصف بالصفات التالية:

**أ ــ إن نسبة البطالة بين الشباب هي النسبة الكبرى من مجموع العاطلين عن العمل:**

إن عدد طالبي العمل من سن (15–24) إلى قرابة 49 مليون فرد في البلدان العربية، وهذا ما يشكل ضغطا هائلا على سوق العمل العربي. وعليه يجب أن يوفر سوق العمل حوالي (2,5–3) ملايين فرصة عمل سنوياً. (تقرير منظمة البلدان العربية، 99) ففي السودان كانت نسبة البطالة من فئة الشباب (15–24) سنة حوالي 61,8٪، وفي مصر شكل الوافدون الجدد إلى سوق العمل الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة حوالي 78,4٪ من إجمالي العاطلين عن العمل بينهم حوالي 75 ٪ ممن لديهم شهادة التعليم الثانوي، وفي الأردن كانت النسبة 58٪ و 53٪. وفي سورية وصلت النسبة إلى 68٪ و 45٪.وفي تونس تراوحت النسبة ما بين 54٪ و31٪. (تقرير منظمة البلدان العربية 98). أما في الجزائر فان معظم المتعطلين ينتمون إلى الفئة العمرية الشابة فما يقرب من 85٪من العاطلين عمرهم اقل من 30 سنة (عنصر، 96).

**ب ــ البطالة منتشرة في الحضر اكثر من الريف بشكل عام:**

حيث يظهر من الجدول السابق أن نسبة البطالة في الريف العربي اقل من البطالة في الحضر. ففي موريتانيا نسبة البطالة في الريف 1٪ بينما في الحضر 29,1٪وفي الريف المغربي 5,6٪ وفي الحضر20,6٪

وفي اليمن 11,4 وفي الحضر اليمني16,2٪ وفي مصر كانت نسبة البطالة في الريف 8,8٪ وفي الحضر 13.1 ٪. أما في سورية فقد كانت النسبة في الريف 40٪ من مجموع العاطلين وفي الحضر 60٪ (سياسات التشغيل، 93).

**جـ ـ البطالة منتشرة بين النساء اكثر من انتشارها بين الرجال:**

يظهر الجدول السابق انتشار البطالة بين الإناث في القوة العاملة اكثر من انتشارها بين الرجال كنسبة مئوية ففي الأردن بلغ معدل البطالة بين الإناث عام 1991 (35٪) بينما كان بين الرجال 14٪ ، وفي نفس العام كان معدل البطالة بين الإناث في سورية 14٪ وبين الذكور 5,2٪، وبلغ هذا المعدل في مصر 27,8٪ بين الإناث و6.3٪ بين الذكور، أما في تونس فقد كان بين الاناث 21,9٪ وبين الذكور 14,7٪. أما في السودان فقد كان معدل البطالة بين الإناث اقل من الذكور حيث كان معدل البطالة بين الإناث 8٪وبين الذكور 14.5٪، وفي اليمن كان معدل البطالة بين الإناث 6٪ وبين الذكور 14٪. وكذلك في الجزائر كان معدل البطالة بين الإناث 17٪ وبين الرجال 22 ٪.

**2-البطالة المقنعة:**

تستخدم عبارة البطالة المقنعة لوصف حالة العاملين الذين يقومون بأعمال دون مستواهم الإنتاجي، إنهم يندرجون رسميا في عداد العاملين، لكنهم إنتاجيا شبه عاطلين عن العمل، هذه الظاهرة التي تعاني منها المجتمعات المتقدمة تتحول في المجتمعات النامية ومنها مجتمعاتنا العربية إلى نوع من الأمراض المستعصية. وتسمى أيضا نقص التشغيل المستتر (أو البطالة الجزئية المستترة) ويعود سببها إلى حالات ثلاث وهي: (عيسى، 1997)

1ـ عدم الاستخدام الأمثل لمهارات الفرد وقدراته في مجال عمله.

2-انخفاض إنتاجية الفرد الحدية في العمل الذي يؤديه.

3-عدم حصول الفرد على عائد من عمله يسمح بإشباع حاجاته الأساسية. (المصدر 1)

ويصعب قياس هذا الشكل من نقص التشغيل بشكل دقيق، ويختزل في بعض الأحيان إلى قياس ما يسمى بالعمالة الزائدة. (خبراء الأسكوا، 1993)

وإذا كان التعطل المستتر يمثل بديلا اقل وطأة على العمالة من التعطل السافرة، إذ أنه يتيح للفرد الحصول على حد أدنى من الدخل ومن الإنتاج في المجتمع المحيط به، إلا أن ذلك لا يعني عدم خطورة هذا النوع من البطالة أو محدودية آثارها السلبية.

فمن المنظور الاجتماعي يمثل التعطل المستتر تخفيضا لحجم الناتج الكلي الممكن تحقيقه في ضوء تشكيلة الموارد المتاحة له، وهدرا لمردود الاستثمار البشري الذي تحمله هذا المجتمع في سبيل إعداد وتهيئة هؤلاء العاملين قبل التحاقهم بسوق العمل.

فالقطاع العام في سورية يعاني من زيادة عددية في اليد العاملة نتيجة لاتباع سياسة التوظيف الاجتماعي القائمة على خلق فرص عمل في القطاع العام بغض النظر عن الاحتياجات الفعلية لها، ونظراً لعدم توافر أية معلومات عن البطالة المستترة في القطاع العام فكل ما يقال عنها يبقى غير مؤيد بالأرقام، ولكن إذا عدنا لبحث قوة العمل لعام1991 نجد أن نسبة المشتغلين بالأعمال الإدارية والكتابية من المشتغلين في القطاع العام بلغت 30٪ وهي نسبة مرتفعة جدا علماً بأن الأدبيات الاقتصادية وخاصة الإدارية منها تشير

إلى أن نسبة المشتغلين في العمل الإداري داخل المؤسسة يجب أن لا يتجاوز12٪ بحده الأقصى. (التعطل، 993)

وفيما يتعلق بالتعطل المقنّع في لبنان يمكننا أن نكون فكرة أكثر دقة حول تفشي هذه الظاهرة في القطاع العام وبعض المهن الحرة عن طريق تقرير أعدته لجنة من الخبراء بناء على طلب من الحكومة، والتي اقترحت فيه صرف حوالي 20٪ من موظفي القطاع العام لأنهم يشكلون فائضا عن حاجة القطاع المذكور. (خبراء الأسكوا، 1993).

وفي مصر قدرت إحدى الدراسات التي أجريت عام 1986 العمالة الزائدة في الجهاز الإداري للدولة بحوالي 46٪ من إجمالي العاملين في هذا الجهاز، وفي الهيئات العامة بنحو 16٪ من أجمالي العمالة في الشركات أي ما يمثل حوالي 585الف موظف. (عيسى، 1997).

وكذلك نلاحظ تزايداً لهذه الظاهرة في دول الخليج العربي، حيث يتم تعيين أغلب المواطنين في القطاع العام المكتظ أصلا بالعمالة، وذلك بسبب سياسة التوظيف الاجتماعي التي تلتزم بها دول الخليج، حيث تلتزم بموجبها من حيث المبدأ بتوفير وظيفة مناسبة لجميع الذكور من المواطنين لاسيما المؤهلين وكذلك بتوظيف الخريجات بغض النظر عن حاجة سوق العمل إليهن، ففي قطر قدر عدد الذين يعملون ولا يداومون بحوالي 10 آلاف من حجم العمالة المواطنة البالغة 30 ألف عامل. (الكواري،1996)

**أسباب ظاهرة البطالة في البلدان العربية**

لا يمكن إرجاع تفاقم ظاهرة البطالة في مجتمع معين إلى سبب واحد فقط،وإن جميع الباحثين يقدمون بأن أسبابها مكونة من مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وسوف نتطرق بإيجاز إلى أهم الأسباب المكونة لظاهرة البطالة في البلدان العربية وهي:

**أ ــ النمو السكاني الكبير وعدم تناسبه مع النمو الاقتصادي:**

يؤدي النمو السكاني الكبير إلى آثار مختلفة على شتى الصعد في المجتمع، فآثاره تنعكس على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ويكون هذا التأثير سلبيا إن لم يترافق مع نمو اقتصادي يوازي النمو السكاني ويغطي متطلباته، علماً أن كل 1٪ نمو سكاني يجب أن يقابله (3-4٪) نمو اقتصادي. (مجلة الشاهد، 97)

ويؤدي ارتفاع نسبة النمو السكاني إلى ضغط على القوى العاملة من ناحيتين:

أولا: تدفق أعداد كبيرة من السكان إلى سوق العمل بعد فترة (15-20) سنة من الولادة.

ثانيا: يمتص فوائض اقتصادية كان من الممكن أن تستثمر في مجالات إنتاجية، وتفتح مجالات لفرص عمل جديدة بدلا من أن تستهلك لتلبية الحاجات المادية للسكان الجدد.وبالنسبة للوطن العربي فإن معظم بلدانه عانت من معدلات النمو السكاني المرتفعة خلال الفترة (80-95)، إذ بلغ متوسط معدل النمو السكاني في الوطن العربي (2.8٪) وهذا النمو قابله نمو اقتصادي منخفض بلغ (1.3٪) فقط وهو لا يتناسب مع النمو السكاني، مما أدى إلى وجود فائض كبير من القوى العاملة في البلدان العربية **(كنعان، 1996)**، وأصبحت البلدان العربية بحاجة لتأمين حوالي (2,5- 3) ملايين فرصة عمل سنويا، **(تقرير منظمة العمل العربية، 1996)** هذا بالإضافة إلى تغطية ما تعانيه هذه البلدان من البطالة أصلاً. والجدول الآتي يبين لنا معدل النمو السنوي للنمو الاقتصادي منسوبا إلى المتوسط السنوي للنمو السكاني خلال عامي (1980 ــ 1995) :

**جدول رقم(3): متوسط المعدل السنوي للنمو الاقتصادي منسوبا إلى متوسط المعدل السنوي للسكان في البلدان العربية والبلدان النامية والصناعية خلال الفترة(1980 ــ 1995)**

| البلد العربي | متوسط المعدل السنوي لنمو السكان 1980 ــ 1995 | متوسط المعدل السنوي للنمو الاقتصادي 1980 ــ 1995 | نسبة متوسط المعدل السنوي للنمو الاقتصادي إلى متوسط المعدل السنوي لنمو السكان |
|---|---|---|---|
| الأردن | 4.7 | 4.8 | 1.02 |
| الإمارات | 5.9 | 1 | 0.1 |
| البحرين | 3.5 | 4 | 1.14 |
| تونس | 2.2 | 4.1 | 1.9 |
| الجزائر | 2.9 | 1.2 | 0.4 |
| السعودية | 4.5 | 1.8 | 0.4 |
| السودان | 2.7 | 3 | 1.1 |
| سورية | 3.4 | 4.2 | 1.2 |
| عمان | 5.3 | 7.3 | 1.4 |
| قطر | 5.3 | 0.7 | 0.2 |
| الكويت | 4.7 | 1.8 | 0.4 |
| لبنان | 0.6 | 3.1 | 5.1 |
| ليبيا | 4.4 | 4.3 - | 0.9 - |
| مصر | 2.3 | 4.1 | 1.8 |
| المغرب | 2.4 | 3.2 | 1.3 |
| موريتانيا | 3 | 4.5 | 1.5 |
| اليمن | 3.3 | 4.9 | 1.5 |
| البلدان العربية | 2.8 | 1.3 | 0.5 |
| البلدان النامية | 2.1 | 5 | 2.4 |
| البلدان الصناعية | 0.6 | 2.5 | 4.2 |

المصدر (كنعان، 1996)

يظهر الجدول السابق عدم التناسب بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في أغلب البلدان العربيـــة فهو أقل من 2 في جميع البلدان العربية باستثناء لبنان وكما ورد معنا فإنه يجب أن يكون بين 3 ــ 4 لكـــي يكون النمو الاقتصادي يوازي النمو السكاني علما بأنه في نفس الفترة كانت هذه النسبة 2.4 في البلدان النامية و 4.2 في البلدان الصناعية.

**ب ــ قلة حجم الاستثمارات في البلدان العربية:**

إن الاستثمارات هي الطريق الطبيعية لإيجاد فرص العمل ومكافحة البطالة.

ونمو هذه الاستثمارات في البلدان العربية ضعيف على الرغم من أن حجمها لا يقل عن 100 مليار دولار سنويا يعود (78٪) منه إلى البلدان النفطية، علما أن نمو الاستثمار الإجمالي مال في جميع البلدان العربية إلى التناقص خلال الثمانينات، بما في ذلك البلدان النفطية، خلافا لما حصل في الفترة (65-80). **(الكايد، 1997)**، وعلى الرغم من التدفقات المالية الكبيرة التي حصلت عليها البلدان العربية في فترة الثمانينات إلا أن الجزء الأكبر من هذه التدفقات كان ينفق على الأمن والدفاع والخدمات المختلفة.وإن كان القطاع الصناعي قد حظي بنسبة مقبولة من هذه التدفقات، إلا أن قطاع الزراعة ظلّ متخلفا كما كان في أغلب البلدان العربية وهذا ما أدى إلى تزايد الفجوة الغذائية العربية من (700) مليون دولار في السبعينات إلى حوالي (15) مليار دولار في عام 1995. **(عبد السلام، 1998)**

وكذلك فإن أغلب هذه الاستثمارات قد تركزت في الحضر مما أدى إلى نزوح كبير من الأرياف إلى المدن بسبب قلة العناية بالأرياف، وقلة فرص العمل والاستثمارات.إضافة إلى ذلك فإن للمديونية العربية الكبيرة التي تعاني منها البلدان العربية دوراً كبيراً في نقص الأموال التي تتجه إلى الاستثمار لأن الأموال التي تذهب إلى خدمة الدين العام تؤدي إلى نقص فرص الاستثمار.

لقد بلغت الديون العربية في عام 1985حوالي (115,7) مليار وأصبحت في عام 1992 تساوي (152,9) مليار دولار.

ففي الأردن كان مجموع الدين العام عام 1995حوالي 6,6مليار دولار أي اكثر من الناتج الإجمالي المحلي لنفس العام البالغ 6,1مليار دولار (الإسكوا، 1997).

وفي سورية بلغ الدين الخارجي عام 1996 حوالي (22) مليار دولار فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي 15,8مليار دولار. وفي مصر كان مجموع الدين الخارجي عام 1996 حوالي (30) مليار دولار وكان الناتج المحلي الإجمالي 50,1 مليار دولار (الإسكوا، 1997).

وكان مجموع الدين الخارجي لليمن 8,2 مليار دولار وكان مجمل الناتج المحلي الإجمالي 7,2مليار دولار. (الإسكوا، 97)

وكان مجموع الديون الخارجية للجزائر في بداية التسعينات حوالي 26مليار دولار.**(عنصر، 1997)**

**جـ ــ انخفاض الإنتاجية:**

تعاني معظم البلدان العربية من انخفاض إنتاجيتها مقارنة بالبلدان الصناعية لأسباب كثيرة منها التقنية، ومنها محدودية السوق، ومنها الفنية.

فقد قدرت إنتاجية العمل في القطاع الصناعي الخاص بأنها تفوق بنحو الثلث إنتاجية عنصر العمل في القطاع العام في سنة 88-89. إما على صعيد مجموع القوى العاملة، فيلاحظ أن إنتاجية العامل العربي الواحد (الناتج المحلي الإجمالي لمجموع البلدان العربية مقسوما على مجموع القوى العاملة في البلدان العربية) كانت في عام 1988 مثلا أدنى بست مرات عنها في فرنسا أو إيطاليا. **(عيسى، 1997)**

وكذلك على الصعيد العربي العام فيظهر انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي من خلال عدم التناسب بين مساهمته في العمالة، و مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لعام 1995.

**جدول رقم(4):**

**نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي ونسبة مساهمة الأعمال الزراعية في جملة القوى العاملة عام 1995**

| البلدان العربية | سورية | لبنان | الأردن | الإمارات | البحرين | عمان | الكويت | مصر | السعودية | اليمن |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي | 28,8 | 7,6 | 4,5 | 0,8 | 1,1 | 2,6 | 0,4 | 16.4 | 6,5 | 28,5 |
| نسبة مساهمة العمالة الزراعية في جملة القوى العاملة | 22,7 | 6,7 | 5,2 | 7,1 | 2,2 | 14 | 1,8 | 31 | 15 | 61 |

**المصدر (إحصاءات الإسكوا، 97) ــ (منظمة الزراعة العربية، 96)**

ومن خلال الجدول نستنتج أن معدل مساهمة قطاع الزراعة في العمالة عام 1995 يفوق مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان العربية باستثناء سورية ولبنان، وهذا يعود إلى انتهاج سياسة اقتصادية أعطت القطاع الزراعي أهمية كبيرة مما أدى إلى ازدياد الإنتاجية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي كما حدث في سورية.

ولتوضيح مقدار اختلاف الإنتاجية في البلدان العربية نأخذ الجدول الآتي الذي يبن تطور الإنتاجية الزراعية في البلدان العربية بين عامي 94-95

**الجدول رقم(5): نسبة التغير في إنتاجية العامل الزراعي بين عامي 94 ــ 95 في البلدان العربية**

| البلدان | إنتاجية العامل 1994 | إنتاجية العامل 1995(دولار) | نسبة التغيير ٪ |
|---|---|---|---|
| الأردن | 4856 | 5064,7 | 4,43 |
| الإمارات | 13742,4 | 14220,5 | 3,48 |
| البحرين | 9280,3 | 9833,02 | 5,96 |
| تونس | 2206,7 | 1876,9 | 14,95- |
| الجزائر | 3917,8 | 3948,3 | 0,78 |
| السعودية | 10285.1 | 10447.74 | 1.58 |
| السودان | 390,1 | 317,3 | 18,65- |
| سورية | 5252,1 | 5512,9 | 4,96 |
| العراق | 22079,1 | 20861,8 | 5,51- |
| عمان | 2010,2 | 2261,6 | 12,51 |
| الكويت | 11475 | 12000 | 4,57 |
| لبنان | 9565,2 | 10537,2 | 10,16 |
| ليبيا | 16377,3 | 16214,15 | 1- |
| مصر | 1513,5 | 1810,2 | 19.6 |
| المغرب | 2101,5 | 1862,2 | 11,39- |
| موريتانيا | 361,7 | 325,8 | 9,93- |
| اليمن | 299,16 | 252,85 | 15,48- |
| إجمالي البلدان | 2802.943 | 2779.68 | 0.83 - |

**المصدر (التقرير السنوي لمنظمة الزراعة العربية، 1996)**

ومن خلال الجدول نلاحظ إن إنتاجية العاملين في بعض البلدان العربية قد انخفضت في عام 1995عن عام1994 وذلك في كل من اليمن وموريتانيا وتونس والعراق والسودان وليبيا.

وكذلك نلاحظ أن ثمة فروقات كبيرة في الإنتاجية بين البلدان العربية، فبينما نجد أن الإنتاجية في العراق تزيد عن 20000 دولار سنويا وفي ليبيا تزيد عن 16000 دولار سنويا، وفي كل من لبنان والإمارات والبحرين والكويت حوالي 10000، دولار وفي سورية 5000، وفي مصر والمغرب وعمان حوالي 2000، دولار، ونجد أنها اقل من 500دولار في كل من اليمن والسودان وموريتانيا وهذه البلدان تعد من البلاد الزراعية.

**جـ ـ عدم المواءمة بين مدخلات التعليم ومخرجات سوق العمل**

على الرغم من التطور الكمي الكبير الذي حدث في قطاع التعليم في مختلف البلدان العربية، وانخفاض معدلات الأمية، وازدياد عدد حملة الشهادات الجامعية إلا أن هذا التطور لم يتم على أسس مخططة يتناسب مع احتياجات سوق العمل، مما أدى إلى وجود فائض كبير من مخرجات التعليم لم يستطع سوق العمل في البلدان العربية من امتصاصها، وتكاد لا تخلو دولة عربية من وجود هذا الفائض الناجم عن عدم التخطيط الجيد والمنسق بين المؤسسات التعليمية من جهة، وسوق العمل من جهة أخرى بحيث تتكامل الثانية مع الأولى وتمتص مخرجاتها. **(حمادي، 1990)**

ففي سورية يلاحظ أن نسبة المتعطلين من حملة الشهادة الثانوية ترتفع من4,5٪ عام 1984 إلى حوالي 11٪عام1991، أما حملة المعاهد شهادات المعاهد المتوسطة فترتفع نسبة البطالة بين صفوفهم من2٪إلى 10٪خلال الفترة 84-91 أما البطالة بين حملة الشهادات الجامعية فإنها تتجاوز 4٪عام 1984الى 8٪ عام 1989، وتنخفض إلى 7٪عام 1991 (التعطل، 93).

وتطورت البطالة بين حملة شهادات التعليم العالي في المغرب بشكل كبير، إذ انتقل معدل البطالة في صفوفهم من 8,8٪سنة 1990 إلى 10,9٪عام 1991 والتطور نفسه يمكن أن نلاحظه في الأطر المتوسطة التي انتقل معدل البطالة داخلها من 18,6٪إلى 21,7٪ أي بنسبة 16,7٪ (سياسات التشغيل 1993).

وفي مصر فان عدد المتعطلين من حملة الشهادات الجامعية والمتوسطة قد زاد خلال السنوات 76-86 بمعدل 22٪ سنويا. **(الاسكوا، 1993)**

ومن المشكلات التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في الأردن زيادة مخرجات التعليم إلى حجم يفوق قدرة سوق العمل الأردنية على استيعابها وإيجاد فرص عمل مناسبة لها، إذ يوجد العديد من التخصصات والقوى العاملة الباحثة عن عمل، والتي تحمل مؤهلات علمية وتخصصات لا تقدر سوق العمل الأردنية على استيعابها لعدم الحاجة لها **(سياسات التشغيل، 93)**. وكذلك شكا النظام التعليمي في الجزائر من عملية تضخم كبيرة نتيجة عدم المواءمة بين طبيعة التعليم، وحاجات البلاد التنموية الزراعية، والصناعية والإدارة والخدمات الإنتاجية فَغَلَبَ عليها الطابع الأكاديمي فباتت الجامعات الجزائرية تخرج عاطلين عن العمل بقدر ما تخرج رافدين للاقتصاد الوطني. فضلاً عن أن مستوى التعليم، لم يكن يؤمن للبلاد كفايتها من التخصصات الرفيعة وحاجات القطاعات المتقدمة في الاقتصاد عموما، وفي الصناعة خصوصا. **(عنصر، 1996)**

**د ــ الهجرة من الريف إلى المدينة**

كان لاختلاف الاهتمام بالتنمية وتقديم الخدمات المختلفة بين الريف والمدينة لصالح المدينة، وتركز الاستثمارات في المدن العربية في مختلف البلدان العربية دوراً كبيراً في جذب المواطنين نحو المدن، حتى غدا سكان المدن العربية يشكلون النسبة العظمى من السكان في البلدان العربية. وهذه الهجرة صاحبها هجرة الأيدي العاملة طلباً لفرص العمل في المدن العربية، مما أدى إلى زيادة عرض القوى العاملة، في المدن العربية إلى (4-6) ٪من جهة، والى إهمال الأراضي الزراعية وتركها مهجورة من جهة أخرى، مما أدى إلى انخفاض إنتاجيتها. خاصة أن هذه المدن كانت تعاني أصلا من ازدياد حجم البطالة، وتفاقم آثارها المتعددة. **(عيسى، 1997)**

**هـ طبيعة النظرة إلى العمل**

وتشير بعض الدراسات إلى أن بعض البلدان العربية تعاني من بطالة بين مواطنيها على الرغم من أنها تستوعب أعداداً كبيرةً من العمالة الأجنبية كما يحدث في البلدان النفطية العربية ومما نلاحظه أيضاً وجود هذه الظاهرة في كل من لبنان و الأردن، حيث كان في الأردن 176 ألف عامل أجنبي على الرغم من أن معدل البطالة كان (18,8)٪ وفي لبنان كان عدد العمالة الأجنبية عام 1992 حوالي 150 ألف عامل **(سياسات التشغيل، 1993)**

وهذا يعود إلى النظرة التي ينظر إليها مواطنو تلك البلدان الى طبيعة العمل الذي يقوم به هؤلاء العمال، حيث إن النظرة إلى العمل أصبحت ازدراءاً وتكبراً بدلاً من أن تكون نظرة واجب، وقيمة اجتماعية ومهمة وطنية. إضافة إلى تلك الأسباب هناك بعض الأسباب الثانوية مثل مساهمة المرأة في العمالة والتكنولوجيا المستخدمة.

**الآثار الناجمة عن ظاهرة البطالة:**

للبطالة آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية و أمنية، فهي تهدر أهم عنصر من عناصر الإنتاج في المجتمع وهي الموارد البشرية. يمكن للبطالة أن تترك آثارها على حجم الناتج القومي، ومن ثم يكون لها تأثيرها الواضح على حركة الاستيراد والتصدير، وما يقود إليه ذلك من اختلال الميزان التجاري، وضعف القوة الشرائية. (ندوة الثلاثاء الاقتصادي، 1999).

وكذلك فان للبطالة بشكل عام، وبطالة المتعلمين بشكل خاص آثار مالية كبيرة، فالبلدان تكون قد أهدرت أموالاً كبيرةً صرفتها من اجل تعليم وتأهيل هؤلاء المتعلمين، وتكون هذه الموارد ذهبت هباء بدلا من أن تستثمر في مشاريع إنتاجية استثمارية.

ولا تقف آثار العطالة عند الجانب الاقتصادي بل يترتب عليها آثار اجتماعية ونفسية وثقافية ترتبط ارتباطا جوهريا بالجانب الأول ومن أهم هذه الآثار:

**البطالة سبب رئيسي للأمراض النفسية والجسدية:**

تقول مجلة "نيو ساينتست" البريطانية العلمية بأن هنالك بليوني شخص معرضون للإصابة بمرض السل في العالم بسبب الفقر، وسوء التغذية، والزحام في المساكن، والمدارس، والسجون غير الصحية،

وخاصة بسبب البطالة، المسبب الرئيسي للمرضى بالسل لأنها تطيل مدة مكوث البطالة بالمنزل، وتمنع دخله وتزيد فقره ... إلخ

مما يجعل الفرصة للإصابة بالمرض أكثر. ونظرا لخطورة المرض على المريض والساكنين معه، لذلك شكلت قوة تدخل سريع في مدينة نيويورك لمحاصرة المرض عند ظهوره في الأحياء الفقيرة، وهنالك 2 % من المشردين في مدينة لندن مصابون به، فكيف الأمر في البلدان الفقيرة (الشحات، 1995).

**الانفجار الديمغرافي يفرخ البطالة، والبطالة تفرخ الفقراء والمجرمين:**

وترى الدكتورة ناهد رمزي استاذ علم الاجتماع، أن آخر تقارير البنك الدولي تشير إلى استمرار زيادة نسبة من يعيشون تحت خط الفقر في الوطن العربي، وان الفقراء يزدادون باطراد، والظواهر السلبية تتفاقم (مجلة صباح الخير، 1995).

وذلك مما أدى برأي الدكتور ياسر أيوب إلى ارتفاع نسبة المتطرفين والإرهابيين الأصوليين من الفقراء المحرومين إلى 82 % منهم (مجلة الحوادث، 1995).

**البطالة سبب للعنوسة في المجتمع العربي:**

وخاصة بسبب تعذر استئجار العاطل عن العمل المسكن اللازم لبناء أسرة جديدة، وعدم رغبة مصاهرة من هو بدون عمل، وبالتالي خلق مشكلة اجتماعية عربية خطيرة، لم تكن معروفة سابقا في المجتمع العربي "مشكلة العنوسة"، التي قد تؤدي بدورها إلى أمراض اجتماعية أخرى تتمثل بالدعارة، أو الاغتصاب، أو الاكتئاب، وربما الانتحار أحيانا، والتي كلها أمراض اجتماعية، يأخذ بعدها برقاب بعض، مشكلة كل منها سبب ونتيجة لغيرها لكن البطالة منطلقها كلها، وهذا ما عبر عنه الفنان التقدمي الراحل، البلجيكي الأصل الفرنسي الجنسية، " جاك بريل " في حينه بكلمات أغنيته التقدمية: " إذا أردت أن تقتل إنسانا فلا تطلق عليه الرصاص، ولا تسقه كأس السم، ولا تعلقه بحبل المشنقة، ولكن اجعل منه بطالا ليتحول إلى جثة متفسخة تدور في شوارع المدن الكبرى (الرفاعي، 1992).

وفي دراسة أمنية في مصر (**العربي، 1997**) كشفت هذه الدراسة عن تزايد معدل جرائم الجنايات التي يرتكبها العاطلون إلى مجموع جرائم الجنايات خلال الفترة 85-96 من 7,6٪ إلى 19,7٪ وتشمل جرائم القتل والضرب، والتي أدت إلى الموت والخطف والاغتصاب والسرقة، وارتفع معدل المتعطلين لجنح سرقات المساكن من30,5٪، إلى 50٪، وارتفعت معدلات الانتحار والشروع فيه من العاطلين بنسبة 18,6٪، إذ ازداد من 28,8٪ الى47,4٪.

وكذلك نتج عن ارتفاع معدل البطالة في اليمن الكثير من المشاكل الاجتماعية، كجرائم السرقة وأحداث شغب كثيرة حدثت في الربع الأخير من العام 1992 (التعطل، 1993).

**نتائج ومقترحات:**

من خلال دراستنا الموجزة السابقة استطعنا أن نصل إلى النتائج التالية:

1 ــ إن البطالة بأشكالها المختلفة منتشرة في معظم البلدان العربية سواء أكان ذلك في الريف أم في الحضر وكذلك بين النساء والرجال.

2 ــ تتفشى هذه الظاهرة بين حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا بأعداد كبيرة.

3 ــ إن النمو السكاني الكبير هو من أهم الأسباب التي تزيد من حدة هذه الظاهرة، وخصوصا عندما يكون النمو الاقتصادي لا يوازي هذا النمو السكاني.

4 ــ إن الإنتاجية في البلدان العربية منخفضة مقارنة مع البلدان الأخرى.

5 ــ الآثار الناجمة عن ظاهرة البطالة خطيرة، وانتشار هذه الأخطار يهدد الاستقرار في بعض البلدان العربية.

6 ــ إن ظاهرة البطالة منتشرة في بعض البلدان العربية، على الرغم من أنها تعتمد على تشغيل العمالة الأجنبية. لذلك نرى أنه لابدَّ من اتخاذ إجراءات تكون كفيلة بالحد من آثارها، والقضاء التدريجي على البطالة ومن هذه الإجراءات:

1 ــ لابدَّ من اتباع سياسات سكانية تخفف من حدّة ونتائج النمو السكاني الكبير، الذي لا يقابله نمو اقتصادي وتختلف هذه السياسات باختلاف البلدان، فبعض البلدان تحتاج إلى برامج لتنظيم الأسرة مترافقة مع برامج تربية سكانية، وبعض البلدان تحتاج إلى توزيع سكاني يتناسب مع الإمكانات والموارد.

2 ــ التخطيط الشامل والمتكامل بين مخرجات المؤسسات التعليمية، ومتطلبات سوق العمل.

3 ــ الإصلاح الإداري والاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية مترافقا مع برامج اجتماعية تحد من الآثار الناجمة عن هذه الإصلاحات، وخصوصا البطالة.

4 ــ الاهتمام بالريف العربي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص العمل فيه من أجل الحد من الهجرة منه إلى المدينة.

5 ــ تغيير النظرة إلى العمل حيث تصبح نظرة تقديسٍ واحترام كونه مصدر للعيش والكرامة، وله قيمة اجتماعية كبيرة.

6 ــ تشجيع المشروعات الصغيرة التي لا تحتاج إلى أموال كبيرة من أجل فتح فرصة عمل جديدة.

ولكن على الرغم من هذه الإجراءات والتحصينات لابدَّ من التعاون العربي من أجل القضاء على البطالة، وذلك باستثمار توظيف الإمكانات المالية والبشرية للكثير من البلدان العربية التي تعاني من البطالة، وإن التعاون والتخطيط والتكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي هو الكفيل بحل معظم المشاكل إلى تعاني منها البلدان العربية.

## REFERENCES المراجع


1 – الكتب:

- الرفاعي،حسين، 1992 –*الدلالات الأمنية للتركيب السكاني في الوطن العربي*،دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.
- عمار،حامد، 1992 –*التنمية البشرية في الوطن العربي*، سينا للنشر الطبعة الأولى، القاهرة، مصر 1992
- عنصر،العياشي، 1996 – *الأزمة الجزائرية الخلفيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية* مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى بيروت. 1996
- عيسى، نجيب، 1997 –*قضايا التشغيل والتنمية في البلدان العربية*، الأمم المتحدة نيويورك.
- قسم الدين، عبد الله ،1992– *التنمية في الوطن العربي –النظرية والتطبيق(التجربة السودانية)*،دار الكتاب الحديث جامعة التحدي،سرت،ليبيا. 1992
- كنعان،طاهر،1996 – *الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في البلدان العربية* صندوق النقد العربي،أبو ظبي.
- الكواري، علي خليفة، 1996 ــ بيروت ــ *تنمية الضياع أم ضياع فرص التنمية*،مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى بيروت.

2 ــ المؤتمرات والندوات:

1 ــ التعطل في دول الإسكوا، وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الإسكوا، عمان، 1993.

2 ــ سياسات التشغيل في البلدان العربية، ندوة مشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية، القاهرة، 1 ــ 12 أيار، 1993.

3 ــ المؤتمر العربي للسكان، عمان، 1993.

3 – الدوريات:

- مجلة الحوادث المصرية 11 / 5 / 1995
- مجلة زهرة الخليج ــ سمير الشحات، السل يعود من جديد، أبو ظبي، عدد 6 / 5 / 1995
- مجلة الشاهد، أيار 1997، العدد 141، قبرص.
- مجلة صباح الخير ــ السرقة بالإكراه ــ العدد 11 / 5 / 1995
- عبد السلام محمد ــ الأمن الغذائي العربي، شباط 1998 –عالم المعرفة عدد 230، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت.
- حمادي، عبد الرحمن، الجامعات العربية بين بطالة الخريجين وهجرتهم، الرباط، المغرب ــ 1990، مجلة الوحدة، العدد 72.

4 – الصحف والتقارير:

1 ــ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997، القاهرة.

2 ــ التقرير السنوي للتنمية الزراعية العربية لعام 1996، الخرطوم.

3 ــ جريدة تشرين السورية العدد 746 تاريخ 28-7-1999،تقرير منظمة العمل العربية.

4 ــ جريدة الثورة السورية، العدد 97 تاريخ 28-1-1998 ، تقرير منظمة العمل العربية.

5 ــ إحصاءات اجتماعية في دول الاسكوا لعام 1997.

6 ــ البعث الاقتصادي، العدد 64 الثلاثاء 27-7- 1990 " ندوة الثلاثاء الاقتصادي "

7 ــ جريدة العربي المصرية، العدد 43 تاريخ 8 ديسمبر 1997.